الأمم المتحدة

A/ES-10/343–S/2006/479

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
3 July 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الحادية والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عدوانها بشن غارات وهجمات عسكرية ضد المدن والبلدات الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مما يعرض للخطر أرواح السكان الفلسطينيين المدنيين العزل ويتسبب في دمار الممتلكات والهياكل الأساسية الفلسطينية، في انتهاك صارخ وخرق خطير لقواعد وأحكام القانون الدولي ذات الصلة.

وتشير البيانات والتصريحات الأخيرة الصادرة عن المسؤولين الإسرائيليين إلى عزم السلطة القائمة بالاحتلال على مواصلة وتصعيد هذه الحملة العسكرية والإرهابية العنيفة ضد الشعب وقيادته. وإضافة إلى ذلك، ما زالت السلطة القائمة بالاحتلال تحتجز المسؤولين الفلسطينيين المنتخبين الذين اختطفتهم الأسبوع الماضي، مما يقوض على نحو خطير عمل السلطة الفلسطينية ويفاقم التوترات الحادة أصلا. وتنذر هذه الهجمات المتواصلة من قبل إسرائيل، إضافة إلى استفزازاتها المستمرة وتحريضها، باستمرار التدهور السريع للوضع ميدانيا على الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في قطاع غزة، وتأبيد دورة العنف المهلكة التي أعادت السلطة القائمة بالاحتلال إذكاءها ، مع ما سيسفر عنه ذلك بلا ريب من عواقب وخيمة على الحالة الأمنية الهشة جدا والظروف الإنسانية الخطيرة على الأرض.

030706 030706 06-41608 (A)

وفي هذا الصدد، يؤسفني أن أبلغكم أن قوات الاحتلال الإسرائيلي واصلت الهجوم على مناطق في قطاع غزة من خلال ضربات جوية بالقذائف التي تطلقها الطائرات الحربية والمروحيات المقاتلة وكذا من خلال القصف المدفعي الذي تطلقه الدبابات والزوارق الحربية، مما تسبب في تدمير آخر للممتلكات والهياكل الأساسية، ومن بينها مدرسة والعديد من الطرق الرئيسية. فيوم أمس، واصلت قوات الاحتلال أيضا استهدافها للمسؤولين الفلسطينيين المنتخبين ولمؤسسات الحكومة، حيث ضربت مكاتب رئيس الوزراء الفلسطيني، السيد إسماعيل هنية، في مدينة غزة بالقذائف مما تسبب في تدمير شديد للمبنى. كما نُفذت ضربات جوية في مناطق أخرى، منها بيت لاهيا وبيت حانون، مما أدى إلى مصرع رجلين فلسطينيين على الأقل وجرح عدة آخرين، من بينهم رجل داخل بيته في بيت حانون. ولا زالت القوات الإسرائيلية في جنوب قطاع غزة وكذا على طول الحدود الشمالية للقطاع وقد عبرت فعلا شمال قطاع غزة اليوم بدبابات وجرافات، مهددة بتوسيع حملتها العسكرية مما تسبب في تزايد الخوف والصدمات والرعب في صفوف السكان المدنيين الفلسطينيين في المنطقة.

وبالرغم من هذه الأعمال الإسرائيلية العنيفة وغير القانونية جميعها، تواصل القيادة الفلسطينية بذل الجهود من أجل معالجة دبلوماسية للأزمة السائدة وتعزيز الهدوء، دون أي معاملة بالمثل إطلاقا من جانب السلطة القائمة بالاحتلال. وفي هذا الصدد، يجب تجديد التأكيد بوضوح أنه لا يوجد حل عسكري لهذه الأزمة وأن الهجمات العسكرية المتواصلة التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني وقيادته لن تؤدي إلا إلى مزيد من تفاقم الوضع، وتعريض أرواح المدنيين للخطر الشديد والتسبب في المزيد من المعاناة الإنسانية والدمار والخسائر. وإضافة إلى ذلك، يتسبب استمرار الأعمال غير القانونية والطائشة التي تقوم بها السلطة القائمة بالاحتلال، بما في ذلك التهديدات المتواصلة التي يعلنها المسؤولون الإسرائيليون، وآخرها تصريح وزير الدفاع نفسه، ضد الجمهورية العربية السورية عقب انتهاك إسرائيل للمجال الجوي السوري الأسبوع الماضي، في زيادة زعزعة استقرار الوضع في المنطقة وتهديد أمن المنطقة برمتها.

ويجب أن يواصل المجتمع الدولي بذل الجهود لمعالجة هذا الوضع الحرج، بغية تجنب استمرار تدهوره، من أجل إنقاذ أرواح المدنيين الأبرياء والعزل وتجنيب الجانبين، والمنطقة ككل، الانغماس في دورة من العنف لا رجعة فيها. ولا يمكن للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أن يتخلى عن مسؤولياته في وجه هذا التهديد بتصاعد حدة الحالة الأمنية الهشة جدا والمتوترة والمضطربة أصلا في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، نكرر التأكيد أنه ينبغي توجيه إدانة قوية إلى عدوان إسرائيل وممارساتها غير القانونية ضد

الشعب الفلسطيني وقيادته كما أن على إسرائيل أن تتقيد بجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، ومنها اتفاقية جنيف الرابعة. وينبغي بذل جهود جادة لحمل السلطة القائمة بالاحتلال على أن توقف فورا أعمالها العدوانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر الوقف الفوري للهجمات العسكرية ضد السكان الفلسطينيين المدنيين ووقف تدمير الممتلكات وسحب قواتها إلى خارج قطاع غزة وإطلاق سراح جميع المسؤولين الفلسطينيين الذين احتجزتهم وإعطاء فرصة للدبلوماسية لترع فتيل الأزمة الحالية.

وتأتي هذه الرسالة متابعة لرسائلنا السابقة إليكم، التي بلغ عددها ٢٥٠ رسالة، بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (A/ES-10/342-S/2006/460)، سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ولا بد من محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على كل جرائم الحرب هذه، وأعمال إرهاب الدولة، والانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني، وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير،
المراقب الدائم لفلسطين
لدى الأمم المتحدة